محليات

خطة درسية حديثة في كلية الحقوق بجامعة دمشق

ملندي لـ«الوطن»: تصدر خلال أيام.. إلغاء مقررات قديمة وأحكام انتقالية تحقق مصلحة الطلاب

فادي بك الشريف

إجراء جديد اتخذته عمادة كلية الحقوق بجامعة دمشق بالعمل على طرح خطة درسية جديدة لكل السنوات الانتقالية الأربع وإجراء عدد من التعديلات النوعية على مقررات الكلية، الأمر الذي شكل نوعاً من الغموض في عدم فهم الطلاب بمختلف السنوات بالآلية التي سيتم اتباعها وما المواد الجديدة المضافة إن ثبت ذلك، وهل من مواد ملغاة حقاً، وما تأثير هذه الخطة عليهم وعلى وضعهم الدراسي؟ وهي أسئلة كثيرة شغلت بال العديد من الطلاب معتبرين أنها غير منصفة وتزيد من العبء الدراسي عليهم، كما أن الغموض سيد الموقف في تفسير القرار ولا سيما لطلاب السنة الرابعة الراسبين والمستنفدين.

تأويلات عدة من الطلاب حول الخطة، لافتين إلى أنهم فهموا من القرار أن طلاب السنة الثانية الراسبين في العام ٢٠١٣-٢٠١٤ تمت إضافة مقررين وتم اعتبارهما الآن غير مرسبين، كما أن طلاب السنة الثالثة المستجدين في العام ٢٠١٥-٢٠١٦ تأجلت مطالبتهم بمقرر التشريع الضريبي إلى العام الحالي، كما أنهم فهموا أيضاً أن طلاب السنة الرابعة الراسبين والمستنفدين الذين بقي لديهم ولو مقرراً واحداً للتخرج مطالبون بالخطة الحديثة.

وحسب الطلاب وخاصة (الرابعة) في حال صدق ذلك وأضيف لطلاب الرابعة مواد جديدة، فإن كل طالب رابعة (راسب) سيتأخر تخرجه «عاماً كاملاً»!! إن صح تفسير القرار.

وحول هذا الموضوع، أوضح عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الخطة الحديثة لكلية الحقوق في مرحلتها الأخيرة وستصدر خلال أيام قليلة معدودة شاملة وموضحة ودقيقة وتراعي مختلف الطلاب بكل السنوات الدراسية.

وبيّن ملندي أن الخطة تضمنت إلغاء بعض المقررات القديمة في الكلية واستبدالها بمقررات حديثة إضافة إلى إجراء نوع من المعادلة بين المقررات القديمة والجديدة، مع إجراء عملية دمج بين الخطتين الدرسيتين بخطة درسية جديدة، ودراسة جميع الحالات بما فيها إصدار الأحكام الانتقالية التي تحقق المصلحة العلمية ولا تضر بالطلاب وستكون منصفة لهم، مشيراً إلى أن عدد المقررات في الكلية يقدر بـ٥٦ مقرراً.

وقال عميد كلية الحقوق إن في السنة الرابعة ٣٥ مادة اختيارية عدد منها لا كتب لها ولا أساتذة، تم إرجاعها إلى ١٦ مقرراً دراسياً، مؤكداً عدم الالتفات لكل ما يتم تفسيره ونشره على صفحات التواصل الاجتماعي من بعض الطلاب، فهو غير دقيق على الإطلاق، مضيفاً إن الخطة الحديثة تتضمن عملية التوفيق بين الخطتين السابقتين وتلافي الثغرات على صعيد المقررات مع لحظ مختلف الحالات ووضع الطلاب.

ولفت ملندي إلى أن الخطة ستلاقي الرضى لدى شريحة واسعة من الطلاب وستكون شاملة وذلك بعد دراستها بدقة ومتابعة كبيرة.

وفي سياق متصل ذكر ملندي أن قرارات التخرج للطلاب ستصدر خلال أيام، كما أنه قريباً ستصدر نتائج التعليم المفتوح، علماً أنه صدرت كل نتائج الدورة الإضافية.

مشروع قانون لرعاية مجهولي النسب وإحداث دور ضيافة لهم

المعراوي لـ«الوطن»: ازدياد الأطفال مجهولي النسب أثناء الأزمة

الأسمر لـ«الوطن»: أطفال صغار انفصلوا عن أهلهم فأصبحوا مجهولي النسب

- مشروع قانون حماية حقوق الطفل في نهايته
- أطفال ولدوا بالزنى والاغتصاب
- توجه الحكومة بحذف كلمة الـ«لقيط» حفاظاً على مشاعرهم

محمد منار حميجو

أنهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع قانون رعاية مجهولي النسب الذي سيحل بديلاً من قانون اللقطاء ومن المتوقع رفعه إلى الحكومة خلال فترة قريبة لدراسته بعد الانتهاء من وضع الملاحظات القانونية من المختصين الذين يدرسونه.

وأعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي أن الأزمة ولدت الكثير من الأطفال المجهولي النسب ومن ثم فإن مشروع القانون المشار إليه جاء في وقته، موضحاً أنه يتضمن مواد قانونية أشمل من قانون اللقطاء.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال المعراوي: إن مجهول النسب ليس بالضرورة أن يولد نتيجة الزنى بل إن هناك أطفالاً مجهولي النسب لصغر سنهم أو لعلة موجودة فيهم أو ضائعين تمنعهم من الإفصاح عن نسبهم، مشيراً إلى أن هناك أطفالاً ولدوا نتيجة حالات اغتصاب في ظل الأزمة الراهنة.

وبيّن المعراوي أن مشروع القانون الحالي أعطى امتيازات لمجهولي النسب وذلك بتوفير كل أساليب الرعاية لهم سواء بتعليمهم كما نص على إحداث دار مؤقتة للضيافة متوافر فيها كل ما يحتاج إليه مجهول النسب وهي مؤقتة تستقبل الطفل من مخافر الشرطة أو من الشخص الذي وجده ثم تنظم الإجراءات لتسليمهم لأحد دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأكد معراوي أن هناك توجهاً حكومياً بحذف كلمة اللقطاء أينما وردت في القوانين لأنها تشكل وصمة عار على الأطفال واستبدال كلمة مجهولي النسب بها، مبيناً أن كلمة مجهول النسب تطلق على الأطفال الذين لم يعرف والداهم أو أحدهما.

وأضاف المعراوي: إنه من المعلوم أن الطفل ينسب إلى الأب ومن ثم فإن نسبه للأم يثبت بمجرد الولادة إلا أنه أطلق عليه بمشروع القانون الحالي الطفل الذي لم يعرف والداه أو أحدهما.

ورأى المعراوي أن هذا القانون رائع وجاء في وقته رغم أن هناك بعض الملاحظات عليه ومنها أنه لم يؤكد عدم جواز التبني رغم أن منعه هو من النظام العام هو ما تم تأكيده عند دراسة مشروع الرعاية البديلة، لافتاً إلى أنه لم يميز بين سن الأطفال بمراحله المختلفة والمقصود في ذلك أن تكون الرعاية قبل البلوغ للطفل أسرية وبعد البلوغ رعاية مؤسساتية.

وأضاف المعراوي: إن المقصود من ذلك الحفاظ على المبادئ الدينية والاجتماعية والأخلاقية باعتبار أن رعاية مجهولي النسب بعد البلوغ فيه إشكالية ولا سيما الفتيات اللواتي تجاوزن سن البلوغ، ضارباً مثلاً إذا كان الشخص الذي نظم عقد الإلحاق لفتاة فوق سن البلوغ ولديه ابن أو أكثر فهذا يسبب إشكاليات يجب التنبه إليها.

وأوضح المعراوي أن بعض الأسر ترعى طفلاً وهو في سن الرضاعة فإذا أرضعته الزوجة فإنه يصبح ابناً لها بالرضاعة وزوجها أب له كذلك بالرضاعة وبناتها يصبحن أخواته بالرضاعة ومن هنا فإنه لا ضير أن ترعاه الأسرة لو بعد سن البلوغ لوجود حرمة الرضاعة ويتم ذلك بقرار من القاضي الشرعي، متمنياً أن يشمل مشروع القانون الأطفال اليتامى.

من جهتها أكدت رئيسة منظمة شؤون الأسرة هديل الأسمر أن الأزمة ولدت أطفالاً انفصلوا عن أهلهم ومن ثم فإنهم إذا كانوا صغار السن فإنه من الصعب معرفة نسبهم ومن هنا أصبحوا مجهولي النسب، كاشفة أن شؤون الأسرة تعد مشروع قانون خاص لحماية حقوق الطفل بالتعاون مع عدة جهات ومنها وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف والداخلية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قالت الأسمر: إن الدولة تعمل على حماية حقوق الأطفال وإن أي أزمة لا بد أن تطول النساء والأطفال، مؤكدة أن منظمة شؤون الأسرة ليس لها الحق في التدخل في شؤون الأطفال اللاجئين في دول الجوار.

وأضافت الأسمر: لكن نحن نراقب التقارير الصادرة ونناقشها مع منظمة اليونيسيف لحماية حقوق الطفل بدول الجوار بشكل أكثر، مشيرة إلى أن الدولة التي لجأ إليها الطفل مسؤولة عن حقوقه وواجباته.

وأعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع قانون خاص بالرعاية البديلة ونتيجة للملاحظات فقد تم إعادة صياغته من وزارتي العدل والأوقاف بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلا أنه لم يصدر إلى تاريخ إعداد هذه المادة الصحفية.

الأمانة السورية للتنمية تزيد رأسمال المشاريع متناهية الصغر في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

قام صندوق التنمية المحلية في قرية مفعلة ومكتب التنمية في محافظة السويداء والأمانة السورية للتنمية بتوزيع ١٥ عزاقة لأغراض زراعية كقرض عيني ضمن برنامج «مشروعي» وأشار مدير مكتب التنمية في المحافظة المهندس فراس البعيني إلى أن هذه المبادرة جاءت بالتعاون المحلي مع المجتمع الأهلي علماً أن مكتب التنمية قام بإحداث ١٥ صندوقاً جديداً لتمويل المشروعات المتناهية الصغر خلال الأيام القليلة الماضية وذلك برأسمال إجمالي قدره ٣٩مليون ليرة ليرتفع بذلك عدد الصناديق المحدثة إلى ١١٧ صندوقا تشمل مختلف مناطق المحافظة.

ولفت البعيني إلى أهمية صناديق الإقراض في تعزيز الحالة التنموية بالمحافظة موضحاً أنه تم العمل على زيادة رأسمال ٩ صناديق من صناديق تمويل المشروعات المتناهية الصغر وذلك بمبلغ قدره ١٥,٥٠٠ مليون ل.س مبيناً أن هذه الزيادة التي تمت من الأمانة السورية للتنمية شملت صناديق تسع قرى وتضاف إلى ٥٠ صندوقا تم زيادة رأسمالها العام الحالي بغية تطوير عمل برنامج مشروعي بالمحافظة الذي شهد ارتفاعا بوتيرة الإقراض فيه بما يخدم الهدف التنموي المحدث من أجله.

ولفت البعيني إلى أن عدد المستهدفين ببرنامج مشروعي منذ انطلاقته عام ٢٠١١ ولغاية تاريخه وصل إلى نحو ١١ ألف مواطن تم منحهم مبالغ إجمالية للمشروعات والأغراض التعليمية بقيمة ٥٧٠ مليون ليرة. علماً أن هذه الصناديق غير الربحية تعمل على الإقراض دون فوائد وعبر مسارين الأول إنتاجي للمشاريع تتراوح قيمته بين ٥٠ ألفا و٢٠٠ ألف ليرة ويستند في منحه إلى توافر فكرة عمل أو مشروع لدى طالب القرض قابلة للتنفيذ وتخدم بيئة مجتمعه الريفي مع أولوية في إعطائه للعاطلين من العمل والثاني تعليمي لمساعدة الطلبة الجامعيين ويبلغ سقفه ٥٠ ألفاً ويمنح لمدة تعادل سنوات الدراسة في الجامعة أو المعهد ويصرف على دفعات سنوياً.

مطالب خدمية لـ أبناء تجمع جديدة الفضل

القنيطرة – خالد خالد

يعد تجمع جديدة عرطوز الفضل من أكبر التجمعات التابعة لمحافظة القنيطرة كثافة بالسكان فالعدد يتجاوز ١٥٠ ألف نسمة، ويمكن اعتباره محافظة مصغرة مع اختلاف بسيط أن المديريات الخدمية على أرض القنيطرة وأغلبية سكان القطاع الجنوبي والشمالي يقيمون بالتجمع عدا المناطق المجاورة للتجمع من أبناء داريا والمعضمية ودروشا وخان الشيح ومن المحافظات الشرقية والشمالية نظرا لرخص الإجارات نوعا ما عن جديدة البلد والأهم حالة الأمان الذي يعيشه التجمع، ورغم الجهود المبذولة من المحافظة لتحسين الواقع الخدمي كتقديم اعانة مالية قيمتها ١٣ مليون ليرة للارتقاء بالنظافة إلا أن الآمال لأبناء التجمع تبدو أكبر من واقع الوحدة الإدارية التي كانت تخدم قبل الأزمة نحو ٢٠ ألف نسمة ليرتفع العدد إلى نحو عشرة أضعاف تماما كحال الدولار الذي ارتفع مع فارق بسيط بأن المواد ارتفعت أضعافا مضاعفة ولكن الواقع الخدمي من حيث اليد العاملة وغياب الموارد المحلية والاكتفاء بالاعانات التي تقدمها الإدارة المحلية يجعل من ذلك ومع وجود أشخاص يرغبون بتحسين الخدمات أمرا مستحيلا.

ولعل من أول مطالب أبناء تجمع جديدة عرطوز الفضل زيادة مخصصات المخبز الاحتياطي من مادة الطحين حيث الإقبال الكبير عليه نظرا لجودة ونوعية رغيف الخبز المنتج والتحسينات التي طرأت عليه من حيث زيادة خطوط السير للمخبز الذي ساهم في الجودة، ويقدر الإنتاج اليومي بنحو ١٦ طناً وفي ظل الكثافة السكانية الكبيرة فإن الكمية غير كافية علما أن المناطق المجاورة تفضل الحصول على مادة الخبز من مخبز التجمع، إضافة إلى ضرورة وأهمية تأمين مولدة للمخبز حيث تعطلت المولدة القديمة عن العمل ما أدى إلى توقف المخبز عن العمل ورفض إحدى الجهات العامة إعارة المولدة الإضافية لديها للمخبز ولتخديم أبناء التجمع.

ومن المطالب أيضاً ضرورة توفير أطباء باختصاص داخلية على مدار الأسبوع في المركز الصحي الذي يستقبل يوميا نحو ٣٠٠ مريض ومراجع وأمام هذا الكم من المراجعين فإنه يصعب على أي طبيب بالعالم أن يعالج خمسهم، والحقيقة أن المركز الصحي بتجمع الفضل يعد مشفى مصغراً فهو يعمل على مدار الساعة وأمام الضغط الكبير فإنه بحاجة إلى إعادة هيكلة بالكادر الموجود حالياً وزيادة عدد الأطباء حيث هناك مراكز لا يداوم بها الأطباء وأحياناً لا يجدون كراسي في مراكز أخرى ومن يرفض العمل في المكان الذي تحدده الإدارة فمن الأفضل فصله لأنه في الحالتين مديرية الصحة لا تستفيد من خدماته.

أما المطلب الأخير فكما أشرنا بالمقدمة أن أغلبية سكان التجمع من أبناء القطاع الجنوبي في محافظة القنيطرة ومعظمهم يترددون على دوائر المحافظة لإنجاز معاملاتهم، وكما علمنا فإن هناك تعليمات بأن تصل جميع السرافيس العاملة على خط دمشق – القنيطرة إلى كراج السومرية وبالتالي لن تخرج من دون أن يملأ صاحب السرفيس آليته بالركاب وبالتالي لن يجد أبناء التجمع وسيلة لايصاله إلى القنيطرة وعليه العودة إلى السومرية والركوب بالسرفيس مما يكلفه الوقت وأعباء مادية إضافية، عدا الانتظار لفترات طويلة، وأمام ذلك فهم يطالبون بعدد من السرافيس التي تقوم بنقل أبناء المحافظة من أبناء التجمع إلى المحافظة لمتابعة شؤونهم وهذا المطلب ليس بمستحيل ما دام هناك بعض السرافيس من عرطوز وقطنا والسرافيس الصغيرة (تك تك) التي تقوم بذلك من أمام مفرق تجمع جديدة عرطوز الفضل.

رئيس الوحدة الإدارية في تجمع جديدة عرطوز الفضل محمد فرج أحمد أكد أن تعداد التجمع ارتفع نحو عشرة أضعاف مما شكل عبئاً كبيراً على البلدية من حيث صعوبة تقديم الخدمات التي يسعى جاهدا مع الكادر الحالي وبدعم من المحافظة لتحسينها وتقديم الأفضل والأمثل، لافتا إلى أنه تم مخاطبة محافظة القنيطرة من أجل زيادة مخصصات المخبز الاحتياطي نظراً للإقبال الكبير على المخبز ولجودة إنتاج رغيف الخبز، إضافة إلى ضرورة تأمين مولدة إضافية وكذلك ضرورة زيادة عدد الأطباء الاختصاصيين بالمركز الصحي وأهمية وجود طبيب يوميا حيث إن عدد المراجعين كبير جداً ما يشكل إرهاقاً للكادر الحالي وعجز الطبيب في معالجة جميع المرضى.

نقص أدوية نوعية ووعد بإرسال الأنسولين وإصلاح تفتيت الحصى

محمود الصالح

كشف وزير الصحة الدكتور نزار يازجي في تصريح له أن الوزارة تمكنت خلال الحملة الأخيرة للقاح من تحصين ٢٣٢٤٧٢٠ من الأطفال دون الخامسة من العمر.

وأثنى الوزير يازجي على أداء العاملين في برنامج التلقيح الوطني سواء في المراكز الصحية أم فرق التلقيح الجوالة الذي ساهم في الوصول إلى هذه النتائج، كما أثنى على اندفاع وتعاون الأهالي للمشاركة في حملات التلقيح المتتالية التي طبقتها وزارة الصحة وإعطاء اللقاحات لأطفالهم عند كل حملة، مؤكداً أن اللقاح المستخدم في سورية فعال وآمن ويعطى للأطفال مجاناً من خلال كادر طبي مؤهل يقوم بإيصال اللقاحات إلى كل طفل وفق شروط صارمة لنقل وحفظ اللقاحات.

ومن جانب آخر شدد وزير الصحة خلال جولة ميدانية على المؤسسات الصحية في درعا والسويداء على ضرورة جهوزية الكوادر الطبية وبذل أقصى الجهود المقدمة للمرضى.

وبيّن الوزير أن معظم الأدوية متوافرة لكن هناك نقص في الأدوية النوعية، وسيتم تدارك أي نقص مستقبلاً في هذه الأدوية، ووعد يازجي بإرسال أدوية الأنسولين خلال يومين إلى السويداء.

وكان وزير الصحة قد قام أمس بجولة مفاجئة على مشفى السويداء للتأكد من جاهزيته للعمل ووعد خلال هذه الجولة بإرسال فريق فني لإصلاح جهاز تفتيت الحصيات في المشفى.

كلام رسمي جداً

القنيطرة: نتابع واقع عمل المصارف للارتقاء بعملها

السويداء: قدمنا خدمات متنوعة للمواطنين وحاسبنا من قام ببعض التجاوزات!

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٢٤٩٨ تاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠١٦ تحت عنوان: (تفصيل مناصب على القياس.. تغييب لمصارف القنيطرة عن أداء مهامها وأبناء المحافظة يعانون غياب خدماتها) نبين الآتي:

لا يوجد تغيب لمصارف القنيطرة عن أداء مهامها فجميع فروع المصارف العاملة على أرض المحافظة تقوم باستلام المبالغ النقدية من القطاعين العام والخاص وجميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية الخاصة وتسليم الرواتب للمؤسسات الحكومية ومنح القروض للإخوة المواطنين باستثناء تعثر منح القروض في فرع مصرف التوفير نتيجة نقص الكادر لأن منح القرض يتطلب لجنة ثلاثية وحالياً لا يوجد سوى عاملين اثنين وبالتالي استحالة منح القروض لحين توافر الكادر، إضافة لتأخر افتتاح مصرف التوفير التجاري للسبب ذاته وهو نقص الكادر رغم أن كل مستلزمات العمل متوافرة وجاهزة.

وإن محافظة القنيطرة تتابع واقع عمل المصارف بالقنيطرة من خلال عقد الاجتماعات مع مديري فروع المصارف العاملة على أرض المحافظة والزيارات الميدانية والمتابعة اليومية لمحافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر وكان آخرها الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠١٦ للوقوف على واقع عمل المصارف والاطلاع على المعوقات والصعوبات التي تعترض عمل المصارف ليصار إلى إيجاد الحلول المناسبة بغية الارتقاء بعمل هذه المصارف وتقديمها الخدمات الضرورية للمؤسسات الحكومية والإخوة المواطنين حيث وجه المحافظ مديري المصارف برفع مذكرات مباشرة إليه للعمل على حل الصعوبات وتذليلها والعمل دائماً على كسب ثقة المواطن المتعامل مع المصارف والعمل بروح الفريق.. مؤكداً جاهزية الصرافات على مدار الساعة ومتابعة الصيانة ومنح القروض للعاملين، وبهذا الصدد تمت مخاطبة السيد وزير المالية بالكتاب رقم ٤٤٧ / ١٠ / ١٢ تاريخ ١ / ٣ / ٢٠١٥ والكتاب رقم ٨٧٨ / ١٠ / ١٢ / ٥ / ص تاريخ ١ / ١١ / ٢٠١٥ والمتضمن طلب تأمين الكادر اللازم لفرع مصرف التوفير بالقنيطرة وذلك لتيسير العمل بالشكل الأمثل وخاصة في تقديم الخدمات الضرورية للإخوة المواطنين من قروض وغيرها. كما أصدرت محافظة القنيطرة عدة تعاميم لجميع الدوائر والمؤسسات والشركات بالمحافظة لموافاة المحافظة بأسماء العاملين الراغبين بالعمل لدى فرع مصرف التوفير والمصرف التجاري بالقنيطرة من أجل فرزه أو ندبه أو نقله أو تكليفه لمعالجة نقص عدد الموظفين.

كما تم تفعيل المصرف التجاري السوري على أرض المحافظة حيث تمت مخاطبة السيد رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم ١٨١٦ / ١٠ / ١٢ تاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٥ والمتضمن التأكيد على السيد وزير المالية بتكليف المديرية العامة للمصرف التجاري السوري لافتتاح الفرع وبدء العمل فيه، علماً أن البناء جاهز للاستخدام. كما استقبل السيد المحافظ المدير العام للمصرف التجاري السوري بمكتبه على أرض المحافظة بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٦، وتم التوجيه بالحلول المناسبة واللازمة لمعالجة الصعوبات التي تعوق افتتاح المصرف التجاري مع العلم أن جميع الصرافات تعمل على مدار اليوم.

وبما يخص صرافات المصرف العقاري فالمصرف يقدم خدمات بأربعة صرافات خارجية واثنين داخليين حيث خرج اثنان من الخدمة نتيجة الأعطال، وبتوجيه من السيد المحافظ يتم حالياً إصلاحهما.

شاكرين تعاونكم

رئيس المكتب الصحفي في محافظة القنيطرة

جواباً لمقالكم الصادر في جريدة «الوطن» بعددها رقم / ٢٥١١ / تاريخ ١ / ١١ / ٢٠١٦ بعنوان (هل تحولت النافذة الواحدة في السويداء إلى نافذة سمسرة وابتزاز) نبين ما يلي:

بدأية لابد من أن نشير إلى أن عنوان المقال نرى فيه وتراً يطرب أذن القارئ ومضموناً يوسع الفجوة بين المواطن ومؤسسات الدولة خاصةً في ظل وفرة المقالات تجاه مجلس المدينة في الآونة الأخيرة لأسباب متعددة. إلا أن ردنا سيكون بمنتهى الشفافية كما آثرنا دائماً أن نتوخى الموضوعية والمصداقية في أي موضوع أو تحقيق صحفي يطرح حول مجلس المدينة.

إن إحداث النافذة الواحدة جاء لتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن المواطنين وليس كما ورد في المقال لخدمة الموظفين، ونحن في هذا السياق لا ننفي وجود بعض التجاوزات من بعض الموظفين خاصة الذين تم تكليفهم من قيادة شرطة محافظة السويداء لتنظيم محاضر التعريف الخاصة بعقود الإيجار بالإضافة إلى المكلفين من المصرف العقاري والسجل المدني الذين لا سلطة لمجلس المدينة عليهم (لكونهم بحكم الضيافة فقط) إلا أنه لا يمكن في الوقت نفسه أن نغفل الجانب الإيجابي الذي يقوم به القسم الأكبر من موظفي المركز في تقديم الخدمات المتنوعة لجميع المواطنين، علماً أنه قد حدث وتم محاسبة الذين ثبت قيامهم بتجاوزات تتعلق باستغلال المنصب الوظيفي ويمكن التأكد من ذلك من خلال مراجعة المجلس والاطلاع على ذلك، أما أن يتم محاسبة الموظف ومعاقبته لمجرد كلام يتم تداوله في الشارع وبين العامة ومن دون أي قرائن تثبت إدانته فهذا من غير المكن، وهنا نؤكد ما طرحناه وأكدناه سابقاً أمام الإعلام حول المسؤولية المشتركة لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة بعدم قيام المواطن المتضرر بإعلام إدارة المجلس عن أي خلل أو تجاوز ليتم محاسبة من يثبت تورطه وبالتالي فإن المواطن يضع نفسه كشريك لهذا الموظف في هذا التجاوز أو الفساد إن جاز التعبير.

أما فيما يتعلق بمعقبي المعاملات فقد أشرنا سابقاً إلى أنه تم مراسلة الجمعية المذكورة لتزويدهم ببطاقات تعريف توضح صفتهم القانونية إلا أن الجمعية لم تتجاوب مع المجلس في هذا الصدد.

إن مجلس مدينة السويداء هو جزء من المنظومة العامة للدولة ولا يجوز بأي شكل من الأشكال ترحيل كل المسؤوليات ووضعها على عاتقه وإغفال دور القطاعات الأخرى سواء أكانت جهات أو أفراداً الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود لمعالجة الظواهر السلبية بدلاً من تحميل جهة بعينها كامل المسؤولية. مؤكدين في الوقت نفسه أن المجلس مستعد لتقبل كل ما يدور ويطرح حول عمله ضمن إطار الطرح الموضوعي البناء المرفق بالوثائق والبيانات شاكرين حرص الجريدة على المصلحة العامة.

رئيس مجلس مدينة السويداء
المهندس وائل جربوع